

مركز المنبر

للدراسات والتنمية المستدامة

ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



ثمانية محاور أساسية لتطوير التعليم في العراق

الباحثة: ريم شاكر



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقره الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org

 <https://t.me/manbarcenter>

 [07816776709](tel:07816776709)

ثمانية محاور أساسية لتطوير التعليم في العراق

الباحثة: ريم شاكر

المقدمة

يشهد النظام التعليمي في العراق تحديات متراكمة تتجاوز مسألة المناهج الدراسية إلى بنية التعليم نفسها، من حيث قدرته على إعداد الإنسان المتوازن صحياً، والقادر على اكتشاف ذاته، وتنمية مهاراته، والانخراط بفاعلية في سوق العمل والمجتمع. ورغم الجهود المبذولة لتطوير التعليم، ما زالت الفجوة قائمة بين مُخرجات النظام التعليمي ومتطلبات العصر، سواء على مستوى المهارات الحياتية، أو الكفاءات الرقمية، أو القيم المهنية، أو الاستعداد للمستقبل.

تنطلق هذه الورقة من رؤية إصلاحية شاملة للتعليم، وتطويره عبر محاور متربطة الجوانب، بوصفه محور العملية التعليمية. وتقترح الورقة مجموعة من المحاور العملية القابلة للتنفيذ المرحلي، بما ينسجم مع الامكانيات الواقعية للدولة، ويعزز كفاءة النظام التعليمي على المדיات القصيرة والمتوسطة والطويلة .

هدف الورقة:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم إطار سياسات تعليمية متكامل لتطوير التعليم في العراق، من خلال الانتقال التدريجي من نموذج تعليمي يرتكز على التحصيل المعرفي التقليدي، إلى نموذج شامل يُعنى ببناء الإنسان صحياً، وأخلاقياً، وعلمياً.

تعتمد الورقة منهجية تقوم على ثمانية محاور رئيسية متربطة، تبدأ بتعزيز الصحة الجسدية والرياضية المدرسية، وترسيخ القيم الأخلاقية والعلاقات الاجتماعية، ثم الانتقال إلى اكتشاف الذات والمهارات الفطرية، وتنمية مهارات الحياة العامة، وصولاً إلى ريادة الأعمال والتعاملات المالية الأخلاقية، وبناء أسس البحث العلمي والتفكير النقدي، بالتحول نحو التعليم الرقمي والتكنولوجيا .

قسمت المحاور وفق أولويات قابلة للتطبيق:

* (قصير المدى) 1-3 سنوات : تعزيز الصحة والرياضية، مهارات الحياة، والبحث العلمي البسيط .

* (متوسط المدى) 3-6 سنوات : برامج اكتشاف المهارات الفطرية، وتنمية الحس الفني، ونشر الثقافة المالية وريادة الأعمال .

* (طويل المدى) 6-10 سنوات: التحول المتكامل إلى التعليم الرقمي والتقني .
وتأكد الورقة أن نجاح هذا المقترن يعتمد على وضوح الأدوار التنفيذية، وتحديد الجهات المسؤولة، وتوفير الموارد الأساسية، واعتماد مؤشرات قياس أداء ونتائج قابلة للتقييم .

كما تشدد على أن الخطة لا تهدف إلى إلغاء المناهج الحالية، بل إلى تطويرها وتحسين كفاءتها تدريجياً، من خلال مشاريع تجريبية، وتدريب الكوادر التعليمية، وتفعيل الشراكات مع الجهات ذات الاختصاص.

تمثل هذه الورقة أساساً عملياً يمكن لصانع القرار البناء عليه لوضع سياسات تعليمية مستدامة، تستجيب لاحتياجات المجتمع العراقي، وتهل الأجيال القادمة لمتطلبات المستقبل .

المotor الأول : الرياضة والصحة الجسدية الفكرة الرئيسية :

تعاني مادة الرياضة من ضعف الاهتمام مقارنةً بباقي المواد الدراسية ، كذلك عدم تكاملها مع الجانب الصحي والتغذية، وبالتالي ينعكس هذا سلباً على تحقيق الأهداف المرجوة منها حيث يساهم ضعف النشاط البدني والتغذية غير السليمة لدى الطلبة في ارتفاع معدلات السمنة، ضعف اللياقة، وقلة التركيز الدراسي، مما ينعكس على مخرجات التعليم والصحة العامة .

الهدف

زيادة الاهتمام بهذه المادة وتقديمها بشكل متكامل وتحقيق أكبر قدر من الفائدة للطالب.

آلية التطبيق:

1- اعتماد نشاط رياضي صباحي يومي لمدة 10 دقائق على الأقل قبل بدء الحصص الدراسية.

- 2- الإبقاء على حصص التربية الرياضية ضمن الجدول الرسمي.
- 3- استحداث منهج نظري مبسط للتربية الرياضية والتغذية الصحية.
- 4- اعتماد نظام تقييم يعتمد على اختبارات لياقة بدنية مناسبة لكل مرحلة عمرية، مع مراعاة الفروق الفردية.

الجهات المسؤولة

- 1- وزارة التربية.
- 2- المديرية العامة للمناهج.
- 3- كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة.
- 4- وزارة الصحة بصفة استشارية في ما يخص التغذية.

الموارد المطلوبة

- 1- تخصيص وقت عشر دقائق قبل بداية الحصص الدراسية
- 2- استحداث منهج نظري للرياضة و التغذية
- 3- تدريب الكوادر التدريسية على المنهج النظري والاختبارات
- 4- إعداد دليل إرشادي مبسط للمعلمين والطالب

مؤشرات قياس الأداء

- 1- نسبة المدارس التي خصصت 10 دقائق للنشاط الرياضي الصباحي.
- 2- عدد المدارس التي أدخلت المنهج النظري للتربية الرياضية والتغذية.
- 3- عدد الكوادر التدريسية التي خضعت للتدريب على المناهج والاختبارات.
- 4- نسبة الطلبة الذين خضعوا لاختبارات اللياقة البدنية حسب المرحلة الدراسية.

مؤشرات قياس النتائج

- * تحسّن متوسط نتائج اختبارات اللياقة البدنية لدى الطلبة خلال عام دراسي .
- * انخفاض معدلات الخمول البدني بين الطلبة .

- * تحسّن مستوى الوعي الصحي والتغذية لدى الطلبة وفق استبيانات مبسطة.
- * تحسّن الانضباط والتركيز داخل الصفوف الدراسية.

النتائج المتوقعة

- 1- تحسين اللياقة البدنية والصحة العامة للطالب.
- 2- زيادة التركيز والتحصيل الدراسي.
- 3- تعزيز السلوك الصحي منذ المراحل المبكرة (السمنة - ضعف البنية الجسدية)
- 4- تقليل المشكلات الصحية مستقبلاً.

المحور الثاني : التربية الأخلاقية وبناء العلاقات الاجتماعية في المدرسة

ينطلق هذا المحور من كون وزارة التربية معنية بتقديم التعليم وال التربية معاً، وليس التعليم الأكاديمي فقط، مما يستدعي إعادة إدراج مادة الأخلاق وال العلاقات الاجتماعية ضمن المناهج الدراسية، بهدف ترسیخ القيم والمبادئ الأخلاقية، وتزويد الطلبة بمرجعية تربوية تساعدهم على التمييز السليم بين السلوكيات في ظل التغييرات الاجتماعية المتسارعة .

مبررات المقترح

تشهد المجتمعات العراقية في السنوات الخيرة تصاعداً في عدد من المشاكل الاجتماعية، مثل ارتفاع نسب الطلاق، عقوق الوالدين، وتفكك الروابط الأسرية، إضافة إلى تشوّه بعض المفاهيم الأخلاقية لدى فئة من الشباب، نتيجةً لتعدد مصادر المعرفة غير المؤهلة، سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي، في ظل غياب إطار تربوي منظم داخل المؤسسة التعليمية .

يهدف هذا المقترح إلى ترسیخ المبادئ الأخلاقية وقيم التعامل الاجتماعي السليم لدى الطلبة، سيما في المراحل الدراسية المتقدمة، بما يسهم في إعداد أجيال قادرة على بناء أسر مستقرة وعلاقات اجتماعية سليمة .

آلية التطبيق

- 1- إعادة إدراج مادة الأخلاق وال العلاقات الاجتماعية ضمن المناهج الدراسية، بما يتناسب مع كل مرحلة عمرية.

2- تضمين المراحل الدراسية المتقدمة موضوعات تتعلق بأساسيات التربية الأسرية، ومبادئ التفاعل الاجتماعي، وفهم الاختلاف، وآليات التعامل المسؤول بين الجنسين، وفق إطار تربوي متوازن .

الجهات المسؤولة

- 1- وزارة التربية
- 2- المديرية العامة للمناهج
- 3 - (الكليات والأقسام ذات الاختصاص) التربية، علم الاجتماع، علم النفس.
- 4- الأوقاف الدينية والمحاكم العراقية – بصفة استشارية.

الموارد المطلوبة

- 1 - إعداد منهج متدرج لمادة الأخلاق وال العلاقات الاجتماعية يناسب المراحل الدراسية المختلفة.
- 2 - تدريب الكوادر التدريسية على أساليب تدريس المادة بشكل تربوي حديث.
- 3 - إعداد دليل إرشادي للمعلمين والطلبة .

مؤشرات قياس الأداء

- 1- عدد المدارس التي أدرجت مادة الأخلاق وال العلاقات الاجتماعية ضمن مناهجها .
- 2 - عدد الكوادر التدريسية التي خضعت للتدريب على تدريس المادة.
- 3 - نسبة الطلبة الملتحقين بالمادة في المراحل المستهدفة.
- 4 - إدراج موضوعات التربية الأسرية وال العلاقات الاجتماعية ضمن المنهج المعتمد.

مؤشرات قياس النتائج

- 1 - تحسّن مستوى الوعي الأخلاقي والاجتماعي لدى الطلبة وفق استبيانات تربوية .
- 2 - انخفاض السلوكات السلبية داخل البيئة المدرسية (التّنمُر، العنف، ضعف الاحترام).

3 - تحسّن مهارات التواصل والتعامل الاجتماعي لدى الطلبة في المراحل الدراسية المتقدمة.

النتائج المتوقعة

- 1 - تعزيز القيم الأخلاقية والتماسك الاجتماعي بين الطلبة.
- 2 - الإسهام في الحد من بعض المشاكل الاجتماعية على المدى المتوسط .
- 3- إعداد جيل أكثر وعيًّا بمسؤولياته الأسرية والاجتماعية.
- 4 - دعم دور المدرسة بوصفها مؤسسة تربوية متكاملة، وليس تعليمية فقط.

المحور الثالث: اكتشاف الذات والمهارات الفطرية

يعاني كثير من الطلبة من ضعف الوعي بميولهم وقدراتهم ومهاراتهم الفطرية، باستثناء بعض المواهب الواضحة كالرسم أو الغناء . في المقابل، توجد مهارات وقدرات فطرية متعددة يولد بها الإنسان، ويتم اكتشافها غالباً في المسار التعليمي التقليدي.

إن مساعدة الطالب على اكتشاف هذه المهارات والميول في وقت مبكر يسهم في اتخاذ قرارات أكثر وعيًّا في ما يتعلق باختيار التخصص الدراسي والمسار المهني، كما تتيح العمل على صقل هذه القدرات وتطويرها بصورة منهجية.

مبررات المقترن

إن غياب الوعي الذاتي لدى الطلبة يؤدي إلى اختيارات تعليمية ومهنية عشوائية، تتعكس سلباً على الفرد والمجتمع والدولة. في المقابل، أظهرت تجارب الدول المتقدمة أهمية التركيز على اكتشاف قدرات الإنسان قبل اختباره، من خلال مساعدة الطلبة على فهم ذواتهم وقدراتهم وميولهم. ويسهم هذا التوجه في:

- رفع كفاءة مخرجات التعليم
- تقليل الهدر التعليمي الناتج عن تغيير التخصصات
- تحقيق توافق أفضل بين التعليم وسوق العمل
- تعزيز الرضا الوظيفي والإنتاجية الفردية

الهدف

يهدف هذا المقترن إلى مساعدة الطلبة على اكتشاف ذواتهم وقدراتهم وميولهم بشكل تدريجي، بحيث يخرج الطالب من المرحلة الابتدائية وهو مدرك لميوله العامة وينتهي المرحلة المتوسطة وهو أكثروعياً بالفروع الدراسية التي تناسبه في المرحلة الإعدادية.

يتخرج من المرحلة الإعدادية وهو قادر على اختيار تخصصه الجامعي أو المهني المناسب، ومدرك للمهارات التي يحتاج مستقبلاً إلى تطويرها.

آلية التطبيق

- تطبق في نهاية كل مرحلة دراسية اختبارات إرشادية مبسطة لاكتشاف الميول المهنية والقدرات العامة وبما يتناسب مع الخصائص العمرية للطلبة.
- تدوين ملاحظات المعلمين التربوية حول أداء الطالب وميوله خلال العام الدراسي، على أن تكون هذه الملاحظات غير تقييمية ولا تحتسب ضمن الدرجات، وتهدف فقط إلى دعم الطالب وإرشاده.
- إنشاء سجل إرشادي خاص بكل طالب، يتضمن نتائج الاختبارات الإرشادية وملاحظات المعلمين، ويكون تراكمياً عبر المراحل الدراسية.
- عقد جلسات إرشادية دورية للطلبة لمناقشة نتائج الاختبارات والملاحظات، ومساعدتهم على فهم ميولهم وقدراتهم.

الجهات المسؤولة عن تنفيذ المحور الثالث هي وزارة التربية والمديريات المتفرعة عنها ومراكز الأبحاث التربوية.

المحور الرابع : مهارات الحياة العامة

الفكرة الرئيسية: تنطلق هذه السياسة من أهمية تزويد الطلبة بمهارات الحياة العامة التي يحتاجونها في حياتهم اليومية وفي سوق العمل، مثل تنظيم الوقت، والتخطيط والإدارة الذاتية، والعناية الشخصية، والإسعافات الأولية، والتعامل مع الكوارث، لها من دور في تحسين جودة حياة الطالب ورفع كفاءته العملية مستقبلاً

مبررات المقترح

مهارات الحياة العامة من المناهج المعتمدة في عدد من الدول المتقدمة تعليمياً، مثل فنلندا واليابان وسنغافورة، لما لها من دور في معالجة العديد من المشكلات السلوكية، كإدمان الإنترنيت وضعف إدارة الوقت. كما تسهم هذه المهارات في تعزيز السلامة العامة، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى إنقاذ حياة الإنسان من خلال الوعي بأساسيات الإسعافات الأولية والتعامل مع الحوادث والكوارث.

الهدف

يهدف هذا المقترح إلى تضمين منهج متكامل لمهارات الحياة العامة، يتناسب مع كل مرحلة دراسية، مع اعتماد تطبيقات عملية تسهم في ترسيخ هذه المهارات لدى الطلبة.

آلية التطبيق

-استحداث منهج مبسط لمهارات الحياة العامة، يتدرج وفق المراحل العمرية المختلفة - أنشطة تطبيقية داخل البيئة المدرسية تسهم في ترسيخ هذه المهارات، مثل أنشطة النظافة وتحمّل المسؤولية، أو محاكاة التعامل مع الحالات الطارئة والكوارث بشكل تمثيلي.

الجهات المسئولة عن تنفيذ المقترح هي وزارة التربية ووزارة الصحة.

المحور الخامس: تطوير مادة الفنية

الفكرة الرئيسية هي أن مادة الفنية في المدارس العراقية تُعني بالرسم فقط وبصورة تقليدية ومحدودة، رغم دورها الكبير في تنمية الذائق الجمالية، والإبداع، والتعبير عن الذات، تماماً كما تعاني مادة الرياضة من التهميش.

علماً أن الدول المتقدمة توسيع مفهوم التربية الفنية ليشمل التصميم، والتصوير، والذوق الجمالي، والصناعات الإبداعية، ويكون ذلك في سن مبكرة تساعده على تخفيف التوتر، وتعزيز الثقة بالنفس، وتحسين الصحة النفسية للطلبة.

آلية التطبيق

-إضافة جانب نظري مبسط لمادة الفنية يتناسب مع كل مرحلة دراسية.

-تضمين مهارات فنية متعددة ضمن مادة الفنية، وتوزيعها حسب المراحل العمرية.

المحور السادس: البحث العلمي

الفكرة الرئيسية: يقتصر تدريس مبادئ البحث العلمي في العراق حالياً على المراحلة الجامعية، وغالباً في السنة الأخيرة ضمن متطلبات مشروع التخرج، في حين يمتلك الطلبة اليوم إمكانات معرفية وأدوات تقنية لم تكن متوفرة للأجيال السابقة، ما يستدعي إدخال مفاهيم البحث العلمي في مراحل تعليمية مبكرة لتنمية التفكير التحليلي والبحثي لدى الطلبة.

مبررات المقترح

إن إدخال مبادئ البحث العلمي ضمن مناهج وزارة التربية من شأنه أن يسهم في رفع مستوى التعليم، وتقليل الفجوة المعرفية بين العراق والدول المتقدمة تعليماً. كما يسهم في تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة الشائعة، مثل حصر البحث والتأليف بالأكاديميين فقط، مما يؤدي إلى إهمال العديد من الأفكار الإبداعية التي قد تتشكل في المراحل الدراسية المبكرة دون أن تجد بيئة حاضنة لتنميتها .

الهدف

يهدف هذا المقترح إلى تعريف الطلبة بمبادئ البحث العلمي، وطرائق جمع المعلومات وتحليلها، وتنمية مهارات الكتابة الأكademie وتفكير النقد، وتعزيز الوعي بأخلاقيات البحث والمصادر المعتمدة .

المحور السابع: ريادة الأعمال

يواجه العديد من الطلبة بعد التخرج صدمة الانتقال إلى سوق العمل، نتيجة ضعف المعرفة بأساسيات العمل، وإدارة المال، وطبيعة المشاريع، وأخلاقيات التعاملات المالية. ويؤدي غياب هذا الوعي المبكر إلى قرارات مالية خاطئة، وضعف في ثقافة العمل، وانتشار ممارسات غير سلية. إن إدماج مفاهيم ريادة الأعمال وأخلاقيات التعاملات المالية ضمن المناهج الدراسية يسهم في إعداد الطلبة للحياة العملية وبناءوعي اقتصادي وأخلاقي متوازن.

مبررات المقترح

تعتمد العديد من الدول المتقدمة، مثل فنلندا ودول أوروبية أخرى، مناهج تعليمية تهدف إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والوعي المالي منذ المراحل الدراسية المبكرة، لما لذلك من أثر إيجابي على الفرد والمجتمع.

الهدف

يهدف هذا المحور إلى تمكين الطلبة من فهم أساسيات سوق العمل وتعريفهم بمقاييس الاستثمار والمشاريع وأنواعها بصورة مبسطة وترسيخ الأخلاقيات المهنية وأخلاقيات التعاملات المالية، فضلاً عن تعريف الطلبة بالضوابط القيمية والدينية المتعلقة بالمعاملات المالية.

المحور الثامن: التعليم الرقمي والتكنولوجيا

الفكرة الرئيسية: على الرغم من التوجه العالمي المتتسارع نحو الرقمية والذكاء الاصطناعي، ما يزال النظام التعليمي في العراق يعتمد بدرجة كبيرة على المناهج الورقية وطرائق التدريس التقليدية، إضافة إلى محدودية محتوى مادة الحاسوب الحالية وعدم مواكبتها للتغيرات التكنولوجية الحديثة. ويؤدي ذلك إلى فجوة واضحة بين مخرجات التعليم ومتطلبات العصر الرقمي .

مبررات المقترح

يتخرج عدد كبير من الطلبة من المراحل الثانوية والجامعية دون امتلاك مهارات رقمية أساسية، في وقت أصبحت فيه معظم الوظائف الحالية والمستقبلية تعتمد على استخدام الحاسوب والتقنيات الرقمية. كما أن ضعف التعليم الرقمي يحد من قدرة الطلبة على الإبداع، والتحليل، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الرقمي.

الهدف

يهدف هذا المحور إلى إدماج التعليم الرقمي والتكنولوجيا في النظام التعليمي، بما يسهم في تأهيل الطلبة بمهارات رقمية أساسية متقدمة وتنمية التفكير التحليلي والمنطقي والإبداعي فضلاً عن تمكين الطلبة من استخدام التكنولوجيا بشكل آمن ومسؤول.

في ضوء ذلك لابد من تطوير مناهج حديثة لمادة الحاسوب تناسب كل مرحلة دراسية وتوفير مختبرات حاسوب أو بدائل رقمية مناسبة.

ومن شأن تنفيذ هذا المقترن الإسهام في إعداد جيل رقمي قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية وتقليل الفجوة الرقمية بين التعليم العراقي والعالم.

يدرك هذا المقترن التحديات الإدارية والمالية التي تواجه قطاع التعليم، سيما ما يتعلق بمحدودية التمويل، وال الحاجة إلى تدريب الكوادر التعليمية، وتفاوت البنية التحتية بين المدارس، لذلك يعتمد المقترن مبدأ التنفيذ المرحلي والتجريبي.

الخاتمة

إن تطوير التعليم في العراق يتطلب رؤية شاملة تتجاوز التعديلات الجزئية، وتضع مساراً تدریجياً للارتقاء بواقع التعليم، بما ينسجم مع تحديات العصر، مع التركيز على تطوير الكادر التدريسي والاعمل على إدماج البعد القيمي والأخلاقي في جميع المحاور التعليمية، وليس كمادة منفصلة فقط.

المصادر والمراجع

Finnish ministry of Education and culture.

Project-based learning in Finnish basic Education.

Finnish National Agency for Education. (2016).

New curriculum introducing programming in basic Education.

Ministry of Education master plan (2014).

ICT-in-Education master plan.

Korea ministry of Education.(2020)

Artificial Intelligence Curriculum for middle and high schools.

UAE Ministry of Education(2023).

Digital literacy curriculum framework for schools.

European Institute of Education (IED) (2016).

Entrepreneur ship Education at school in Europe.

مصدر الصورة : <https://mohesr.gov.iq/ar>